Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
ورقة تحليل سياسات أمنية

الجريمة المنظمة في آسيا الوسطى وانعكاساتها على المنطقة العربية

Organized Crime in Central Asia and its implications for the Arab region

رانيا سليمان سعد الدين
Rania Soliman Saadeldin

المخرجات الرئيسة:

- تعزيز التبادل المعلوماتي لتوحيد جهود مكافحة الجريمة المنظمة.
- تعزيز التعاون الإقليمي في المجال التكنولوجي.
- القيام بمبادرات محلية تُشْرِك المجتمع بجميع فئاته في عملية التصدي للجريمة المنظمة.

المستخلص

تُعَدُّ الجريمةُ المنظمةُ من أخطر التهديدات الأمنية التي قد تواجه أي دولة في العالم، لِمَا لها من آثار عالمية تَتَخَطَّى نطاق حدود الدول، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الجريمة المنظمة في منطقة آسيا الوسطى لكونها ترتبط بمعدلات الجريمة في جميع دول العالم، فضلًا عن دراسة مدى انعكاس انتشار الجريمة المنظمة في آسيا الوسطى على المنطقة العربية؛ نظرًا لقربها الجغرافي.

وفي هذا الإطار، هدفت هذه الورقة إلى الإجابة عن تساؤلٍ رئيسٍ وهو إلى أي مدى ينعكس انتشار الجريمة المنظمة في منطقة آسيا الوسطى على أمن واستقرار المنطقة العربية؟ وفي الإجابة عن هذا التساؤل أوضحت الورقة المقصود بالجريمة المنظمة، مع توضيح طبيعة الجريمة المنظمة بشكل أكثر تفصيلًا في كلٍّ من منطقة

Abstract

Organized crime is one of the most serious security threats that may face any country in the world, due to its global effects that transcend the states' borders, hence the main research question of this paper is "to what extent is the spread of organized crime in the Central Asian region reflected on the security and stability of the Arab region?", So the paper clarified the definition of organized crime, with an explanation of the nature of organized crime In more detail in both Central Asia and the Arab region, supported by the findings of the Global Organized Crime Index issued in 2021.

The paper concluded that there is a significant impact of the spread of organized

1658-8886© 2022. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.
CrossMark

آسيا الوسطى والمنطقة العربية مُدَعَّمًا بالنتائج التي توصَّل إليها مؤشر الجريمة المنظمة العالمي الصادر في 2022م، وقد توصَّلت الورقة إلى أن هناك تأثيرًا كبيرًا لتفشي الجريمة المنظمة في منطقة آسيا الوسطى على المنطقة العربية؛ حيث تنتقل المواد المخدرة والأسلحة من منطقة آسيا الوسطى إلى الدول العربية عبر إيران، كما أن للجماعات الإجرامية المنظمة دورًا في جرائم الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية من المناطق المتضررة من الحروب الأهلية والإرهاب إلى أوروبا.

وفي ضوء ذلك، وَضَعَتِ الورقةُ بديلين رئيسين أمام صانع القرار في المنطقة العربية لمواجهة انتشار الجريمة المنظمة، وهما تعزيز صمود الدول أمام انتشار الجريمة المنظمة، واتباع الأساليب غير التقليدية للوصول إلى أفضل النتائج، وأخيرًا وضعتِ الورقةُ مجموعةً من التوصيات تتمثَّل في تعزيز التبادل المعلوماتي بين دول المنطقة العربية، وتعزيز التعاون الإقليمي في المجال التكنولوجي، فضلًا عن القيام بمبادرات محلية تُشْرِك المجتمع بجميع فئاته في عملية التصدي للجرائم المنظمة.

crime in the Central Asian region on the Arab region; As drugs and weapons move from the Central Asian countries to the Arab countries through Iran, organized criminal groups also have a role in the crimes of human trafficking and illegal immigration from affected Arab areas by civil wars and terrorism to Europe.

In this context, the paper puts forward two main policy alternatives for the Arab decision-makers, namely strengthening the steadfastness of countries, and adopting unconventional methods to reach the best results in confronting organized crime.

Finally, the paper laid out a set of recommendations to enhance information exchange between the Arab countries, enhance regional cooperation in the technological field, as well as undertake local initiatives that include all segments of society in the process of confronting organized crime.

المقدمة

تُعَدُّ منطقةُ آسيا الوسطى مركزًا عالميًّا للجريمة المنظمة، وخصوصًا تجارة المخدرات؛ نظرًا إلى قربها الجغرافي من أفغانستان، الأمر الذي أدى إلى انتشار تجارة المخدرات عبر دول منطقة آسيا الوسطى إلى معظم دول وقارات العالم، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى حالة عدم الاستقرار التي تشهدها دول المنطقة بالأساس منذ انتهاء الحرب السوفيتية الأفغانية في 1989م، وتزايدت حالة عدم الاستقرار في المنطقة بصورة أكبر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والحرب الأمريكية على الإرهاب (UNODC, 2021C).

وفي هذا الإطار، تُعاني منطقة آسيا الوسطى من وجود العديد من التهديدات الأمنية الداخلية، وذلك نتيجة انتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية، الأمر الذي أصبح أكثر ترجيحًا في الوقت الحالي، وخصوصًا بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسيطرة

طالبان على الحكم، فضلًا عن تنامي التنظيمات والجماعات الإرهابية والمتطرفة (السلامي، 2017).

وفي ضوء ما سبق، تسعى هذه الورقة إلى دراسة مدى انعكاس انتشار الجريمة المنظمة في منطقة آسيا الوسطى على المنطقة العربية، التي تُعاني بدورها عددًا من الأزمات المتعلقة بانتشار الجريمة المنظمة، ووجود حالة من عدم الاستقرار في عدد من دول المنطقة العربية، وخصوصًا أن آسيا الوسطى هي أحد المصادر الأساسية لتجارة المخدرات إلى كلٍّ من روسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن الوطن العربي.

وانطلاقًا من ذلك تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: إلى أي مدى ينعكس انتشار الجريمة المنظمة في منطقة آسيا الوسطى على أمن واستقرار المنطقة العربية؟ وذلك من خلال العناصر الآتية:

أولًا: تعريف الجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة هي تهديد أمني عابر للحدود لا بد من التصدي له، وخصوصًا أن هذه الجماعات الإجرامية قد انتشرت بصورة كبيرة داخل كثير من الدول، لشن عمليات إرهابية داخل الدولة، مُستغلين

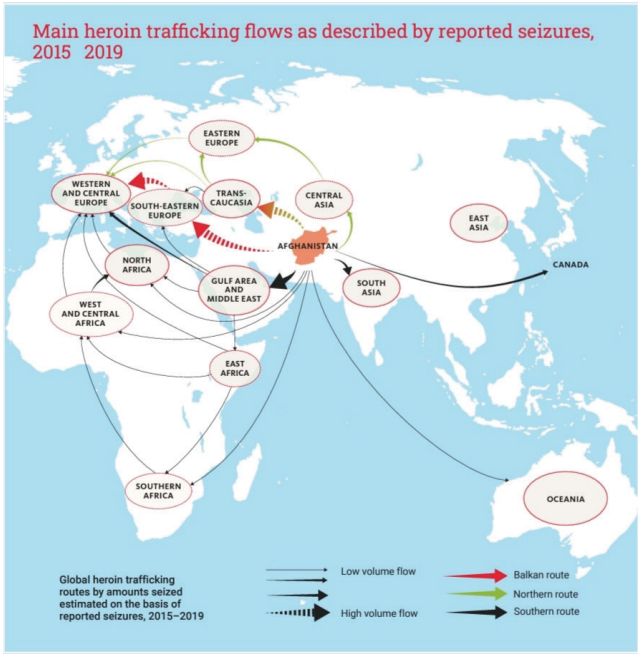

(المصدر Drug Situation in Afghanistan 2021)

الشكل رقم 1 - خريطة توضح مسار المواد المخدرة من أفغانستان وآسيا الوسطى إلى العالم

في ذلك الأوضاع المتردية لبعض الدول التي تُعاني بالأساس من حالة عدم استقرار سياسي وأمني (Mar-kowitz & Omelicheva, 2021).

وفي هذا السياق، يرى بعض المختصين أن الجريمة المنظمة هي إحدى سلبيات العولمة، وخصوصًا في ضوء؛ أنه أصبح يُنظر إلى جماعات الجريمة المنظمة باعتبارها فاعلًا من غير الدول في النظام الدولي، كما يرى آخرون أن انتشار مثل هذه الجماعات هو جزء من التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ في المناطق المختلفة، وهو ما بات يُعْرَف بِـ"إرث الحرب الباردة"، الأمر الذي دفع بعض المهتمين بالدراسات الأمنية نحو التوقُّع بأن يكون لهؤلاء الفاعلين من غير الدول دور واضح في المنافسة الإستراتيجية الدولية.

وفي ضوء ما سبق، تُعَرَّف الجريمةُ المنظمةُ بأنها مجموعةٌ من الأنشطة غير المشروعة تقوم بها مجموعات أو شبكات تعمل بشكل متصل فيما بينها في أعمال فساد أو أنشطة مخالفة للقانون بهدف الحصول على عائد مادي، ولا يوجد نطاق محدد لهذه الأنشطة، فقد يتم تنفيذها داخل حدود الدولة أو عبر الحدود الوطنية (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021).

ثانيًا: مؤشر الجريمة المنظمة العالمي

في إطار الجهود الدولية لمكافحة انتشار الجرائم المنظمة العابرة للحدود، صدر مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لأول مرة في عام 2021م، وسيتم تحديثه كل عامين، وهو مؤشر يعمل على دراسة وتقييم مستويات الجريمة المنظمة عالميًّا، كما يدرس قدرة الدول على الصمود أمام هذا النوع من الأنشطة الإجرامية، وذلك بالتطبيق على 193 دولة على مستوى العالم؛ حيث توصَّل إلى أن 80% من سكان العالم يعيشون في دول ذات معدلات إجرامية مرتفعة، كما أن الاقتصاد

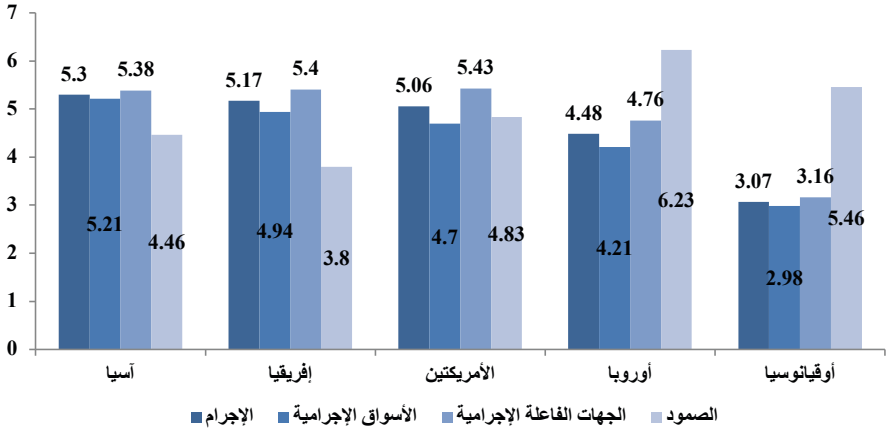

الشكل رقم 2 - ترتيب قارات العالم وفقًا للمؤشرات الفرعية لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي

المصدر: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021

القائم على الجريمة المنظمة أصبح الأكثر انتشارًا في جميع أنحاء العالم (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021).

وانقسم المؤشر إلى عدة مؤشرات فرعية، وهي: درجات الإجرام، والسوق الإجرامية، والجهات الفاعلة الإجرامية، والصمود، ورتَّب قارات العالم وفقًا لهذه المؤشرات الفرعية، وهو ما يوضحه الشكل رقم 2.

ويتضِّح من الشكل السابق أن هناك بعض نقاط التشابه بين قارتي آسيا وإفريقيا فيما يتعلَّق بانتشار الجريمة المنظمة؛ حيث إن كلتيهما ذات مساحة جغرافية شاسعة تضم مناطق متنوعة تختلف فيما بينها من حيث التاريخ والثقافة والعرق واللغة، كما أنهما تشتملان على مجموعة من الأسواق والجهات الفاعلة الإجرامية المنتشرة بهما، وبناءً على ذلك أصبحت القارتان بمثابة أسواق مُصدِّرة رئيسة للعالم فيما يتعلَّق بالجرائم المنظمة، من حيث السلع البيئية، مثل: النباتات والحياة البرية والموارد غير المتجددة، بما في ذلك الوقود والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وبالتالي وفقًا لنتائج المؤشر فإن كُلًّا من إفريقيا وآسيا هما القارتان الوحيدتان في العالم اللتان ظهرت فيهما سوقان بيئيتان (جرائم الحيوانات والموارد غير المتجددة) في العالم (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021).

ثالثًا: الجريمة المنظمة في آسيا الوسطى

تُعد منطقة آسيا الوسطى، والمكونة من كلٍّ من كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، ساحةً لانتشار الجريمة المنظمة عالميًّا؛ حيث تشهد المنطقة تعاونًا كبيرًا بين المجرمين العابرين للحدود الوطنية والإرهابيين عبر حدود هذه الدول؛ نظرًا لضعف القطاعات الأمنية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تقوية هؤلاء المجرمين وتعزيز مصالحهم وشبكة أتباعهم، وذلك نتيجة لموقعها الجغرافي بالقرب مما يُسَمَّى الطريق الشمالي، الذي يعتبر من طرق التهريب العالمية المعتمدة على الأفيون الأفغاني (UN volunteers, 2021).

وفي هذا السياق، تُفَسِّر بعض الدراسات الأمنية حالةَ الضعفِ الأمنيِّ التي تَشْهَدُهَا دولُ المنطقة، بأنها تعود بالأساس إلى الإرث الذي تركه الاتحاد السوفيتي أثناء سيطرته على المنطقة، وهو ما كان له آثار قوية على هياكل الدولة بالإضافة إلى ظهور وانتشار الجماعات الإجرامية المنظمة أيضًا في المنطقة؛ حيث تتسم مؤسسات هذه الدول بالضعف في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة اجتماعية كبيرة أفسحت المجال أمام هذه الجماعات للظهور في المجتمع وحشد أعداد كبيرة من المؤيدين، كما أصبح لهذه الجماعات فيما بعد أهداف وطموحات سياسية دفعت الحكومات للتعاون مع الجماعات القوية المسيطرة محليًّا، وهو ما أدى إلى

سعي هذه الجماعات إلى الحصول على مصادر متنوعة للقوة، أو بناء علاقات قوية مع مسؤولي الدولة (Marat, 2006).

ومن بين الجرائم المنظمة الأكثر انتشارًا في منطقة آسيا الوسطى تجارة المواد المخدرة، التي تعتمد بالأساس على المواد المخدرة الأفغانية، وتنتشر هذه التجارة بالأساس في الأقاليم التي تُعاني ضعف سيطرة النظام الحاكم عليها، الأمر الذي يدفع شبكات الجرائم المنظمة إلى الانتشار وتحقيق الازدهار الاقتصادي (Koe-hler et al., 2022).

وقد تمت الإشارة إلى القارة الآسيوية بصفة عامة، ومنطقة آسيا الوسطى بصفة خاصة، في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي السابق الإشارة إليه الذي توصَّل إلى أنه من المتوقَّع ارتفاع معدلات انتشار الجريمة المنظمة في القارة بعد انسحاب القوات الأمريكية منها، وفي ظل حالة عدم الاستقرار الأمني التي تشهدها البلاد، الأمر الذي سيُفسح المجال لجماعات الاتجار بالبشر في تعزيز نشاطهم في المنطقة (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021).

ويُوَضِّح الشكل رقم (3) قِيَم القارة الآسيوية في المؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي:

ويتضح من الشكل السابق، أن آسيا الوسطى على الرغم من كونها من أقل مناطق القارة الآسيوية فيما يتعلَّق بدرجات الإجرام والأسواق الإقليمية، ولكنها تُعاني من أزمة كبرى، وهي أنها من أقل دول المنطقة في درجات الصمود، وهو ما يجعلها الأكثر خطورة فيما بينها.

وبناءً على درجات دول منطقة آسيا الوسطى في المؤشرات الفرعية، فقد كانت طاجيكستان هي الأعلى

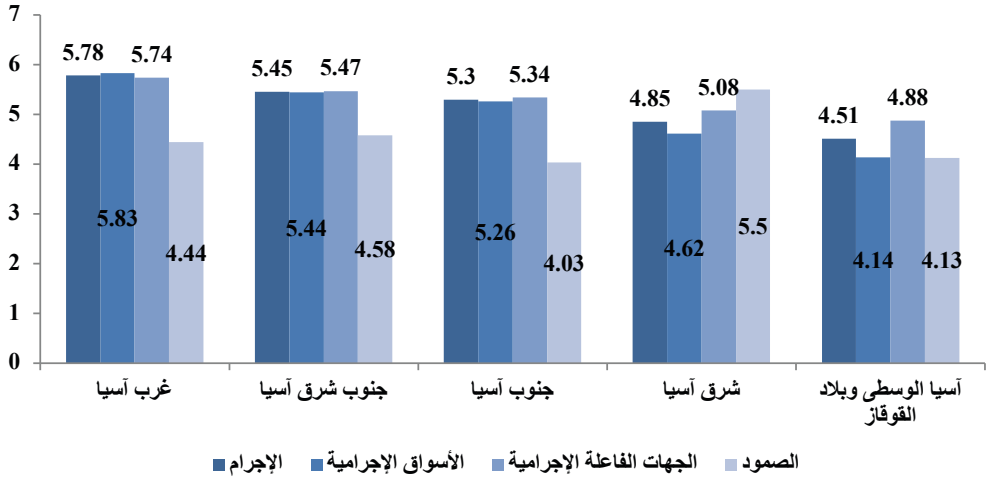

الشكل رقم 3 - رسم بياني يوضِّح قيم القارة الآسيوية في المؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي

المصدر: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021

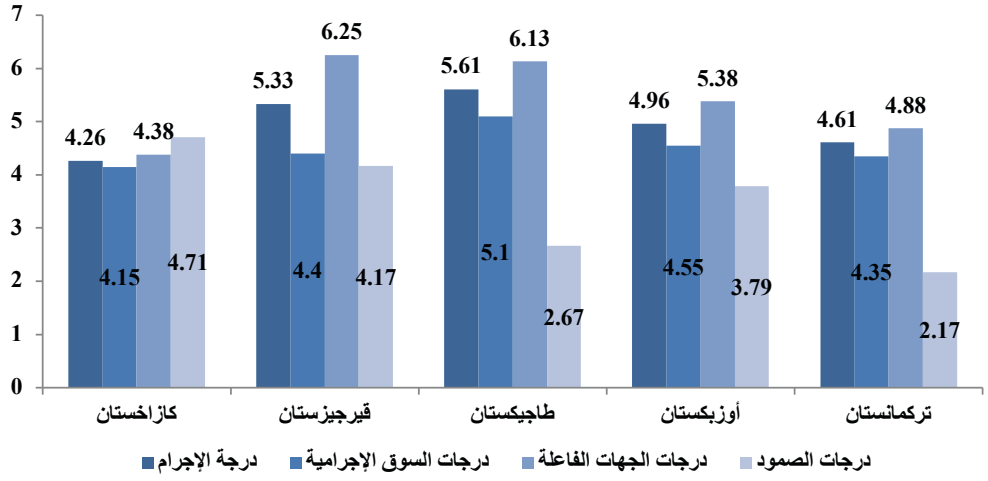

(رسم بياني من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021)

الشكل رقم 4 - قيم آسيا الوسطى في المؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي

من بين دول منطقة آسيا الوسطى من حيث درجة الإجرام، كما أنها الأعلى أيضًا من حيث درجات السوق الإجرامية، في حين كانت قيرغيزستان "قيرجيزستان" هي الأعلى من حيث درجات الجهات الفاعلة الإجرامية، وكانت كازاخستان هي الأعلى من حيث درجة الصمود (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021)، وهو ما يتضح بالتفصيل في الشكل رقم (4).

وقد أوضح التقرير أن دول منطقة آسيا الوسطى تُعد مصدرًا رئيسًا لتجارة الهيروين والاتجار بالبشر؛ حيث تتصدَّر تركمانستان دول المنطقة في الاتجار بالبشر، تليها أوزبكستان، ثم قيرغيزستان، وطاجيكستان، وأخيرًا كازاخستان، أما فيما يتعلَّق بتجارة الهيروين فتتصدَّر طاجيكستان القائمة، تليها قيرغيزستان، ثم تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان، وهي من أخطر أنواع الجرائم في العالم (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021).

أما فيما يتعلَّق بالجهات الفاعلة الإجرامية، فإن الفاعلين الأكثر انتشارًا في منطقة آسيا الوسطى هم الجهات الفاعلة التابعة للدولة، وهو النوع الأخطر من بين الأنواع الأربعة الرئيسة للجهات الفاعلة الإجرامية؛ حيث إنه ينخرط في جميع مؤسسات وعناصر الدولة، الأمر الذي يُعَزِّز من اقتصاد الجرائم المنظمة في الدولة، ومن ثمَّ ينشر الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021).

ويرجع السبب في ذلك إلى توزُّط الجماعات الإجرامية المنظمة في دول المنطقة في أحداث العنف السياسية، سواء أكان ذلك في داخل دول المنطقة أم خارجها؛ حيث شهدت قيرغيزستان فترات من الاغتيالات السياسية، فضلًا عن أنواع مختلفة من العُنف النابع عن التنافُس بين الجماعات الإجرامية بعضها مع بعض، أما بالنسبة لكازاخستان فقد كان ضعف النظام الحاكم فرصةً كبيرةً لجماعات الجريمة المنظمة للتنافس فيما بينها وتحقيق نفوذ أوسع، وفيما يخُص طاجيكستان وهي الأعلى من حيث انتشار الجماعات الإجرامية التابعة للدولة فقد أدت محاولات النظام السياسي لتوطيد سيطرته على الحُكم إلى انتشار حالة من العُنف في البلاد، وهو ما أدى بالأساس إلى تشكيل المشهد السياسي في منطقة آسيا الوسطى لفترة طويلة من الزمان؛ حيث أدى انتشار العُنف بين الجماعات الإجرامية والدولة إلى انتشار حالة من التوتر بين الفئات المختلفة في هذه المجتمعات التي تتنوع فيها العرقيات والعشائر (Markowitz & Omelicheva, 2021).

ولم يقتصر تأثير انتشار الجماعات الإجرامية المنظمة في منطقة آسيا الوسطى على تهديد أمن واستقرار المنطقة، وإنما انتشر تأثيرها ليصل إلى عدد كبير من دول العالم، ومنها المنطقة العربية محل الدراسة، وذلك على الرغم من الجهود المستمرة للمجتمع الدولي في السيطرة على انتشار هذه الجماعات، وعلى رأسها مكتب الأمم المتحدة المَعْنِيّ بالمخدرات والجريمة؛ حيث استحدث نهجًا متكاملًا في آسيا الوسطى عام 2015م، يهدُف إلى تعزيز قانون الإنفاذ والعدالة الجنائية في جميع أنحاء آسيا الوسطى، وتحسين التعاون وتخصيص الموارد بشكل أفضل وتقديم المساعدة التقنية من قبل المجتمع الدولي للتعاون مع بلدان آسيا الوسطى (UNODC, 2021C).

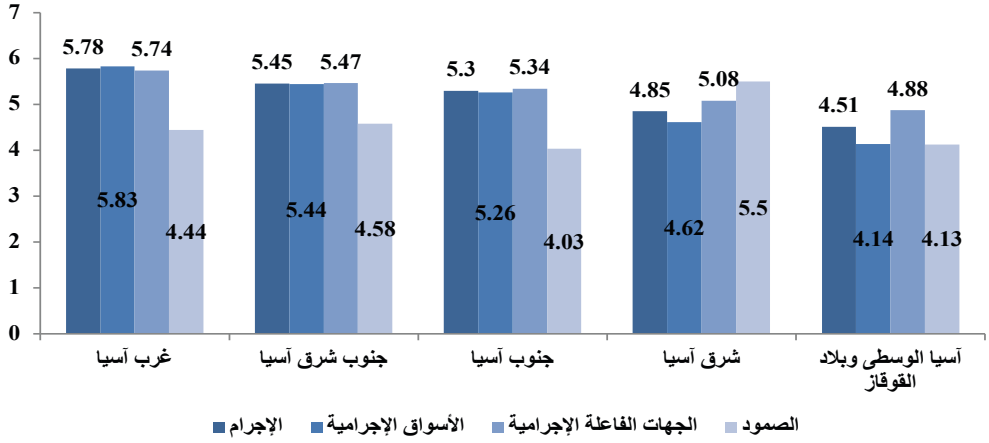

الشكل رقم 5 - رسم بياني يوضِّح قيم المنطقة العربية في المؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي
المصدر: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2021

رابعًا: الجريمة المنظمة في الوطن العربي

تُعد المنطقةُ العربيةُ من بين الدول التي تُعاني تهديدات أمنية ناجمة عن انتشار الجماعات الإجرامية المنظمة، مُستغلين وجود حالة من التوتر وعدم الاستقرار السياسي في بعض دول المنطقة، وهو ما أدى إلى بروز العديد من المشكلات والاضطرابات التي أثرت على مستوى السيطرة على الحدود الوطنية الممتدة لبعض الدول، ومن ثمَّ أصبحت هناك فرصة أمام الجماعات الإجرامية المنظمة للدخول إلى المنطقة العربية وتهديد أمنها واستقرارها السياسي؛ حيث تعاونت هذه الجماعات الإجرامية مع التنظيمات الإرهابية المتطرفة المنتشرة في المنطقة العربية، بما يُحَقِّق المكسب المالي للطرفين من خلال الانخراط في الجرائم المنظمة (مكتب الأمم المتحدة المَعْنِيّ بالمخدرات والجريمة، 2016).

ويُمكن توضيح حالة الجريمة المنظمة في المنطقة العربية وفقًا لمؤشر الجريمة المنظمة العالمي كالتالي:

وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن الاتجار بالبشر، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالمواد المخدرة على رأس الجرائم المنظمة المنتشرة في المنطقة، كما يُمكن ملاحظة وجود بعض الجرائم المشتركة بين المنطقة العربية ومنطقة آسيا الوسطى، وهو ما سيتم توضيحه في النقطة التالية.

خامسًا: انعكاسات الجريمة المنظمة في آسيا الوسطى على أمن واستقرار الوطن العربي

في ضوء ما تم عرضه سابقًا من طبيعة الجريمة المنظمة في كلٍّ من آسيا الوسطى والمنطقة العربية، نجد أن هناك ارتباطًا واضحًا بين انتشار هذا النوع من الجرائم في المنطقتين؛ نظرًا للتقارب الجغرافي بينهما، فعلى سبيل المثال تنتقل تجارة المواد المخدرة من أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى إلى المنطقة العربية عبر إيران، وتُعَدّ هذه التجارة مربحةً جدًّا نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأفيونية (Goodhand & Pain, 2021).

وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة المَعْنِيّ بالمخدرات إلى أن طاجيكستان وقرغيزستان هما أكثر دول منطقة آسيا الوسطى المُصَدِّرَة للمواد المخدرة خلال الفترة من 2015م إلى 2019م، في حين كانت كلٌّ من العراق والسعودية من الدول المتضررة من تجارة المواد المخدرة في المنطقة العربية خلال الفترة نفسها (UNODC, 2021A).

وفي ضوء ما سبق، أدى تفاقم المشكلات المرتبطة بتجارة المواد المخدرة في كلٍّ من أفغانستان وآسيا الوسطى إلى تهديد أمن واستقرار الدول المجاورة لها وخصوصًا دول المنطقة العربية؛ حيث كانت هذه التجارة هي المصدر الرئيس للدعم المالي للمنظمات الإرهابية المنتشرة في عدد من الدول العربية، فضلًا عن استفادة التنظيمات الإرهابية من تجارة الأسلحة التي تستغلها في أعمالها الإرهابية في المنطقة (International crisis group, 2001).

وبالتالي، فإن العلاقة الطردية بين انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب، تُعد مصدر

قلق للمنطقة العربية، وخصوصًا في ظل التطورات الأخيرة في أفغانستان من استيلاء حركة طالبان على الحُكم وانسحاب القوات الأمريكية من البلاد، الأمر الذي دفع المتخصصين إلى التوقّع بأن تتزايد التوترات وحالة عدم الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى ومن ثمَّ المنطقة العربية والشرق الأوسط (UNODC Programme for Central Asia, 2021).

وفي ظل وجود البيئة المواتية لانتشار الجرائم المنظمة في المنطقة العربية، من انتشار الجماعات الإرهابية في بعض الدول، فضلًا عن وجود بعض الخلافات الداخلية التي تطورت إلى ما يُشبه الحرب الأهلية في بعضها، وتدهور الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول إلى درجة إعلان الإفلاس، تَنْبُع أهمية دراسة ووضع مجموعة من الحلول والبدائل المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة، بما يُعَزِّز أمن واستقرار المنطقة في المستقبل.

سادسًا: بدائل السياسات المقترحة

للتعامل مع التهديدات المُستقبلية المتوقَّعة لأمن واستقرار المنطقة العربية الناجمة عن انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، هناك مجموعة من البدائل، يُمكن توضيحها فيما يأتي:

البديل الأول: تعزيز قدرة الدول على الصمود في مواجهة انتشار الجريمة المنظمة إلى داخل المنطقة العربية بما يدعم أمنها واستقرارها.

يُمْكِنُ للدول العربية أن تُعَزِّزَ أمنَها واستقرارها، من خلال اتباع الأساليب التقليدية لمنع انتشار الجرائم المنظمة داخل نطاقها، وعلى الرغم من تنوع الطرق والأساليب التي تَتَّبِعُها الدول عالميًّا لحماية أمنها واستقرارها ومنع انتشار الجريمة المنظمة، فإن الدول العربية تعتمد بالأساس على التعاون فيما بينها على تأمين الحدود لمنع دخول المجرمين إلى داخل أراضيهم.

وتعمل الدول العربية على الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المنظمة لجهود مكافحة الجريمة المنظمة، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي دخلت حيز النفاذ عام 2003م (مكتب الأمم المتحدة المَعْنِيّ بالمخدرات والجريمة، 2018)، ولكن هذه الإجراءات غير كافية؛ حيث تحتاج الدول العربية إلى الأخذ في الاعتبار أثناء مواجهتها انتشار الجريمة المنظمة ما يتعلَّق بقدرة الدولة على الصمود أمام الجرائم المنظمة، وهو العنصر الذي اعتمد عليه تقرير الجريمة المنظمة العالمي في تحليله لطبيعة الجرائم المنظمة في دول العالم، وخصوصًا في ظل ما تتعرَّض له بعض الدول العربية من اضطرابات سياسية واقتصادية قد تؤدي إلى توتُّر المواطنين في هذا النوع من الجرائم، الأمر الذي قد يُهدد مستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية؛ ليُضاهي الوضع الحالي في منطقة آسيا الوسطى.

البديل الثاني: تفعيل بعض الأساليب الدولية غير التقليدية لمواجهة انتشار الجماعات الإجرامية المنظمة في المنطقة العربية.

يتطلَّب توفيرُ بدائل ومسارات متنوعة وحديثة في مواجهة انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة العربية الأخذ في الاعتبار عددًا من العناصر التي قد تُيسِّر الجهود المحلية والإقليمية في مواجهة الظاهرة، مثل دور منظمات المجتمع المدني، الذي قد يكون تحديًا للدول العربية في حال عدم استغلاله بالصورة الصحيحة؛ حيث تحظى منظمات المجتمع المدني بدور كبير في تشكيل الوعي المجتمعي بخطورة الجرائم المنظمة على أمن واستقرار المجتمع، فضلًا عن وجود بعض الآثار الصحية أيضًا في حال انتشار المواد المخدرة داخل أراضي الدول العربية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إشراك المواطنين في جهود مواجهة انتشار هذا النوع من الجرائم.

سابعًا: توصيات السياسات العامة

لتحقيق أمن واستقرار المنطقة العربية وتعزيز قدرتها على مواجهة انتشار الجريمة المنظمة بها، تقترح الورقة مجموعةً من توصيات السياسات العامة، وعددًا من الخطوات والإجراءات اللازمة لتنفيذها، وهي:

1. **تعزيز التبادل المعلوماتي لتوحيد جهود مكافحة الجريمة المنظمة (المدى قصير الأجل).**

- تعزيز التنسيق والتعاون بين دول المنطقة في مجال توفير المعلومات والبيانات الكاملة حول الجريمة المنظمة في المنطقة، وخصوصًا فيما يتعلَّق بانتشار المواد المخدرة والإرهاب؛ لضمان استقرار أمن المنطقة في ضوء حالة عدم الاستقرار الموجودة بالفعل في بعض دولها.
- إنشاء آليات تُسَهِّل من عملية تبادل المعلومات بما يُسْهِم في إنجاز عمليات التحقيق في الجرائم المنظمة بالشكل الصحيح، فضلًا عن تبادل الخبرات بين دول المنطقة في التعامل مع القضايا المشتركة.
- تفعيل دور مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدّرات التابع لمجلس التعاون الخليجي وتعزيز التعاون بينه وبين مراكز المعلومات الخاصة ببقية الدول العربية، بما يُسهم في توفير المعلومات والبيانات اللازمة للتصدي لهذا النوع من الجرائم العابرة للحدود.

2. **تعزيز التعاون الإقليمي في المجال التكنولوجي (المدى متوسط الأجل).**

- استخدام التقنيات المتقدمة لمراقبة ومتابعة عمليات تسليم المواد المخدرة، والتحقيق في جرائم غسل الأموال بهدف تفكيك المنظمات الإجرامية التي يعتمد نشاطها على الاتجار في المواد المخدرة في المنطقة، وذلك بالتنسيق مع دول منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان (UNODC, 2021B).
- تعزيز التعاون التقني واللوجستي بين دول المنطقة فيما يتعلَّق بحماية الحدود ومنع

مرور المواد المخدرة والأسلحة وغيرها من الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة إلى داخل أراضيها، فضلًا عن تعزيز الرقابة على الحاويات والناقلات البحرية العملاقة التي تمر عبر الممرات البحرية العربية؛ نظرًا لكونها الوسيلة الرئيسة لنقل السلع والخدمات ضمن سلاسل التوريد العالمية التي يُمكن استغلالها لتهريب الأسلحة أو الأفراد أو المواد المخدرة.

3. **القيام بمبادرات محلية تُشرك المجتمع بجميع فئاته في عملية التصدي للجريمة المنظمة (المدى طويل الأجل).**

- تفعيل دور المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية على مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية؛ نظرًا لانتشار جريمة الاتجار بالبشر بصورة كبيرة في السنوات القليلة الماضية من جرّاء التوترات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية.
- تعزيز الشراكة بين الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني، لضمان فاعلية تنفيذ السياسات الأمنية التي وضعتها دول المنطقة لمواجهة انتشار الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وإدماجهم في جهود وضع الخطط المستقبلية للتصدي لمثل هذا النوع من الجرائم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- السلامي، سامي. (2017). تصاعد مخاطر الإرهاب في دول آسيا الوسطى، مركز المستقبل. تاريخ الدخول 25 مارس، 2022، متاح على: https://bit.ly/32lwzm8
- المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. (2021). مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021. تاريخ الدخول 20 مارس، 2022، متاح على: https://glo-balinitiative.net/wp-content/uploads/2021/09/global-ocindex-report-arabic.pdf
- مكتب الأمم المتحدة المَعْنِيّ بالمخدرات والجريمة. (2016). البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (2016-2021). تاريخ الدخول 20 مارس، 2022، متاح على: https://www.unodc.org/documents/middlee-astandnorthafrica/Regional-Programme-doc/Final_Arabic_version_of_RPArabic_5_5_2016.pdf
- مكتب الأمم المتحدة المَعْنِيّ بالمخدرات والجريمة. (2018). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تاريخ الدخول 18 مارس، 2022، متاح على: https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Briscoe, I., & Kalkman, P. (2016). The new criminal powers: The spread of illicit links to politics across the world and how it can be tackled. CRU Report. The Netherlands Institute of International Relations “Clingendae”.
- Koehler, J. & Bhatia, J & Mosakhel, G (2022). Modes of governance and the everyday lives of illicit drug producers in Afghanistan. Third World Quarterly. Retrieved April 2, 2022, from https://doi.org/10.1080/01436597.2021.2003702
- Goodhand, J & Pain, A. (2021). Entangled lives: drug assemblages in Afghanistan’s Badakhshan. Third World Quarterly. Retrieved March 15, 2022, from https://doi.org/10.1080/01436597.2021.2002139
- International crisis group. (2001). Central Asia: Drugs and conflict - world health organization. ICG Again report N 25. Osh, Brussels. Retrieved March 10, 2022, from https://apps.who.int/disasters/repo/7456.pdf
- UNODC. (2021A). Drug market trends: Cocaine amphetamine. Retrieved March 18, 2022, from https://www.unodc.org/res/wdr2021/field/WDR21_Booklet_4.pdf
- UNODC. (2021B). Executive summary policy implications. Retrieved March 18, 2022, from https://www.unodc.org/res/wdr2021/field/WDR21_Booklet_1.pdf
- UNODC. (2021C). UNODC Launches Its 2022-2025 Programme for Central Asia. Retrieved March 28, 2022, from https://www.unodc.org/centralasia/en/news/unodc-launches-its-2022-2025-programme-for-central-asia.html
- UNODC programme for central Asia. (2021). Enhancing border control and cross-border cooperation. Retrieved April 2, 2022, from https://www.unodc.org/documents/centralasia/2021/publications/Tajikistan/BLO_brochure_2021_EN_web.pdf
- UN Volunteers. (2021). UN Volunteer builds cross-border cooperation in Central Asia. Retrieved March 18, 2022, from https://www.unv.org/Success-stories/

Central-Asia.pdf

- Markowitz. L., & Omelicheva. M. (2021). Understanding Organized Crime and Violence in Central Asia. United States Institute of Peace. Retrieved April 2, 2022, from https://www.usip.org/sites/default/files/2021-06/sr_495_understanding_organized_crime_and_violence_in_central_asia.pdf

un-volunteer-builds-cross-border-cooperation-central-asia

- Marat, E. (2006). The State-Crime Nexus in Central Asia: State Weakness, Organized Crime, and Corruption in Kyrgyzstan and Tajikistan. Silk Road studies. Retrieved March 18, 2022, from http://www.silkroadstudies.org/resources/pdf/SilkRoadPapers/2006_10_SRP_Marat_State-Crime-

Received 16 Apr. 2022; Accepted 28 May. 2022; Available Online 30 June. 2022.

Rania Soliman Saadeldin

Researcher in political science, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

رانيا سليمان سعد الدين

باحث في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

Keywords: Security Studies, Organized crime, Regional Security, Human Trafficking, Arms Trafficking, Drug trade

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الجريمة المنظمة، الأمن الإقليمي، الاتجار بالبشر، الاتجار بالأسلحة، الاتجار بالمواد المخدرة.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Rania Soliman Saadeldin
Email: rania.soliman92@hotmail.com
doi: 10.26735/SWZQ9357